العرب
الخميس 2019/12/19
السنة 42 العدد 11563

مارتن غريفيث يصارع لإحياء اتفاق ميت في اليمن

لا جديد في زيارة الموفد الدولي لصنعاء بعد عام على توقيع اتفاق ستوكهولم

عاد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث مطلع هذا الأسبوع لزيارة العاصمة صنعاء ولقاء مسؤولين عن جماعة الحوثي وفي مقدمتهم زعيم المتمردين عبدالملك الحوثي، لكن دون أن يدلي غريفيث بأي تصريح أو معطيات جديدة بشأن ما جرى من مفاوضات طيلة يومين من الزيارة وذلك في الوقت الذي يتهم فيه غريفيث مع حلول عام على اتفاق ستوكهولم بالمكابدة لإحياء اتفاق ميت.

يصر على النجاح رغم صعوبة المهمة

صنعاء – واصل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث جهوده لإحياء عملية السلام في اليمن رغم إدراكه لكل ما يقع على الأرض ووعيه التام بتواصل محاولات التصعيد من قبل المتمرّدين الحوثيين.

وغادر غريفيث مساء الثلاثاء العاصمة صنعاء متوجها إلى الرياض، متكتما ودون أن يقدم أي معلومات عن نتائج المفاوضات مع الحوثيين التي استمرت ليومين في صنعاء.

والتقى المبعوث الأممي الأربعاء، في العاصمة الرياض الفريق الركن فهد بن تركي بن عبدالعزيز قائد القوات المشتركة للتحالف في مكتبه بقيادة القوات المشتركة.

ووفق ما نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس" فإن هذه الزيارة تأتي في إطار اللقاءات المستمرة مع قيادة القوات المشتركة للتحالف، في ظل دعمها للجهود الأممية في تطبيق اتفاق السويد والوصول إلى حل سياسي في اليمن وإنهاء الانقلاب.

> غريفيث يواصل جهوده لإحياء السلام في اليمن رغم وعيه التام بتواصل محاولات التصعيد من قبل المتمرّدين الحوثيين

وأثارت عودة غريفيث إلى صنعاء جدلا متصاعدا في صفوف المتابعين للملف اليمني الذين تساءلوا عن الجديد الذي قد يقدمه في مساعية لإحلال السلام، خاصة أنه لم يخرج بأي نتائج سابقا على غرار ما حصل مطلع العام الجاري وتحديدا في شهر يناير حيث لم يحقق أي تقدم ملموس خاصة بعدما رفض عبدالملك الحوثي الاجتماع به آنذاك.

والتقى غريفيث، الاثنين والثلاثاء، مسؤولين من المتمردين أملا منه في دفع عجلة تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وكذلك العمل على تعزيز وقف إطلاق النار بمحافظة الحديدة والعمل على التقدم في ملف تبادل الأسرى.

وفيما لم يدل غريفيث الذي من المنتظر أن يلتقي أيضا في العاصمة الرياض الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، بأي تصريحات تخص زيارته لصنعاء، تحدثت وسائل إعلام حوثية عن أن اللقاء شدد على أهمية تعزيز الخطوات الإنسانية في ما يتعلق بالأسرى والمعتقلين.

وجاءت زيارة المبعوث الأممي بعد 3 أيام من اكتمال عام كامل على توقيع اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية والحوثيين، بالتزامن مع مواصلة الجهود الدولية للدفع قدما بتنفيذ هذا الاتفاق الذي يعاني من صعوبات عدة.

وفي 13 ديسمبر 2018، توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون، إثر مشاورات في ستوكهولم، إلى اتفاق يتعلق بحل الوضع بمحافظة الحديدة الساحلية (غرب)، إضافة إلى تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الجانبين، الذين يزيد عددهم عن 15 ألفا.

وتعثر تطبيق اتفاق ستوكهولم للسلام بين الجانبين، وسط تبادل للاتهامات بالمسؤولية عن عرقلته.

وكشف مستشار الرئيس اليمني عبدالملك المخلافي من جهته في هذا الصدد عن وجود ضغوط جديدة يمارسها غريفيث على الأطراف اليمنية لعقد جولة مشاورات جديدة، رغم مرور عام من الفشل على اتفاق ستوكهولم، الذي لم ينفّذ منه شيء حتى الآن.

وقال المخلافي في تصريحات صحافية "من الضروري أن يتحمل الحوثيون مسؤولية فشل تنفيذ الاتفاق"، داعيا غريفيث الذي يحاول وفق تعبيره إحياء "اتفاق ميت" إلى أن يعلن أن صلوحية هذا الاتفاق قد انتهت.

وشدد على ضرورة أن يحمّل المبعوث الأممي الحوثيين المسؤولية، محذرا من أن الدخول في أي محادثات جديدة، والقول إن نتائجها ستنفذ، سيكون أمرا خطيرا.

وأكد أن الحوثيين استفادوا من هذا الاتفاق الذي لم يكن كافيا ولا منصفا لتقديم أنفسهم على أنهم موافقون على السلام، على الرغم من أن هدفهم منه تمثل في إيقاف تحرير الحديدة وإضاعة الوقت وإدخال المجتمع الدولي والشرعية في متاهات جديدة.

وللعام الخامس على التوالي، يشهد اليمن حربا بين القوات الموالية للحكومة ومسلحي الحوثيين المتهمين بتلقي دعم إيراني، والمسيطرين على محافظات، بينها صنعاء منذ سبتمبر 2014.

وكانت الحكومة اليمنية قد اتفقت مع المتمردين بالعاصمة السويدية ستوكهولم، في 13 ديسمبر الماضي على حل الوضع المتأزم في محافظة الحديدة، مع الاتفاق على تبادل نحو 16 ألف أسير ومعتقل.

ورغم أن المملكة العربية السعودية طرحت على المتمردين مبادرة للتهدئة وذلك في إطار دعم جهود السلام لإنقاذ الشعب اليمني من أزمته الإنسانية بعد تقارير عديدة من منظمات حقوقية دولية تؤكد تدهور الأوضاع في البلد، لكن الحوثيين أصروا على مواقفهم المتشددة.

وكانت منظمات دولية، أعلنت الأسبوع الماضي، أن محافظة الحديدة، غربي اليمن، شهدت سقوط 799 ضحية (بين قتيل وجريح) من المدنيين، منذ توقيع اتفاق ستوكهولم بين الحكومة وجماعة الحوثي، قبل عام.

وكان الجيش اليمني قد أعلن مساء الأحد، مقتل وإصابة 26 عنصرا من مسلحي الحوثيين في معارك بمحافظة الحديدة.

وقال الجيش في بيانه إن "أربعة من مسلحي ميليشيات الحوثي قتلوا وأصيب 24 آخرون، خلال تصدي القوات المشتركة لهجمات شنتها الميليشيا على مواقع القوات المشتركة جنوب الحديدة".

وأكد البيان أن معارك اندلعت بين الجيش والميليشيات الحوثية بعد ما حشد مسلحو الحوثيين "أعدادا كبيرة من مقاتليهم ودفعوا بهم نحو مناطق متفرقة من مديريات جنوب محافظة الحديدة".

وقال إن التطور الميداني يأتي "في إطار تصعيد الحوثيين العسكري الواسع الذي يسعون من خلاله لتفجير الوضع والقضاء على عملية السلام هناك".

ورهن الحوثيون مواقفهم وسيادة الشعب اليمني خدمة لأهداف إيران في وقت يسعى فيه التحالف العربي لتخفيف التوتر وإنهاء المأساة التي يتعرض لها الشعب اليمني.

ويستغل الإيرانيون الساحة اليمنية المشتعلة لتصفية الحسابات مع السعودية وذلك بتحريض وكلائهم على مزيد تأزيم الوضع، حيث تورطوا في استهداف الأراضي السعودية وتهديد الملاحة في البحر الأحمر، وذلك من خلال تنفيذ هجمات سواء بالطائرات المسيرة أو بإطلاق الصواريخ الباليستية.

المحتجون يلجأون مجددا إلى محاصرة حقول النفط في العراق

بغداد – تتصاعد الأزمة في العراق بعدما واصلت حكومة بغداد مواجهة الاحتجاجات الشعبية بقتل المتظاهرين والاعتقالات، حيث توفي متظاهران، الأربعاء، متأثرين بإصابتهما، في محافظتي البصرة وذي قار، حسب ما ذكره مصدران طبيان.

وجدد المحتجون، الأربعاء، على وقع اختيار السلطة سياسة الهروب إلى الأمام بدل القيام بالإصلاحات المطلوبة، التظاهر وقطع الطرق المؤدية إلى الحقول النفطية في محافظة البصرة جنوب البلاد وذلك للمطالبة بتوفير فرص عمل.

وأفاد شهود عيان بأن المئات من المتظاهرين انطلقوا صباح الأربعاء، نحو الطرق المؤدية إلى حقول الرميلة وأرطاوي ومجنون وغربي القرنة، ونظموا اعتصاما ومنعوا السيارات التي تقل الموظفين من الدخول إلى الحقول.

ويطالب المحتجون بحل أزمة البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل من أبناء المناطق التي تقع فيها الحقول النفطية.

وقال الشهود إن "المتظاهرين هددوا بنصب سرادق للاعتصام ما لم تقم إدارات الشركات بالاستجابة لمطالبهم".

وبحسب نفس المصادر، فإن القوات الأمنية أحاطت بالمتظاهرين وطلبت منهم أن تكون المظاهرات سلمية، إلى جانب عدم الاعتداء على الموظفين وحراس المنشآت النفطية.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة عقب وفاة متظاهرين، الأربعاء، متأثرين بإصابتهما، في محافظتي البصرة وذي قار، حسب مصدرين طبيين.

وقال مصدر طبي يعمل بدائرة صحة البصرة طالبا عدم ذكر اسمه لاعتبارات أمنية، إن "متظاهرا توفي متأثرا بجراحه التي أصيب بها إثر مواجهات مع قوات الأمن بمحيط ميناء أم قصر في البصرة نهاية الشهر الماضي".

فيما أفاد مصدر طبي آخر في مستشفى الحسين التعليمي، في ذي قار، بأن "أحد جرحى الاحتجاجات التي شهدتها مدينة الناصرية عند جسر الزيتون، توفي في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء متأثرا بجروحه".

وفي محاولة لتخفيف الغضب الشعبي، أعلن مجلس القضاء الأعلى الأربعاء، عن إطلاق سراح 2700 معتقل من المشاركين في الحراك الشعبي المناهض للنخبة السياسية بالبلاد.

وقال المجلس في بيان مقتضب إن "الهيئات التحقيقية المكلفة بنظر قضايا التظاهرات أعلنت عن إطلاق سراح (2700) موقوف من المتظاهرين لغاية اليوم (الأربعاء) 18 ديسمبر".

وأشار البيان إلى أنه "ما يزال هناك 107 من الموقوفين جار التحقيق معهم بشأن جرائم منسوبة لهم وفق القانون".

والغالبية العظمى من الضحايا من المحتجين، سقطوا، في مواجهات مع قوات الأمن ومسلحين من فصائل "الحشد الشعبي" التي لها صلات مع إيران، والمرتبطة بعلاقات مع الأحزاب الشيعية الحاكمة في بغداد. لكن "الحشد الشعبي" ينفي أي دور له في قتل المحتجين.

ويشهد العراق احتجاجات شعبية عارمة منذ أكتوبر تطالب بتغيير سياسي وبإسقاط النظام الذي حكم البلاد منذ عام 2003 أي بعد سقوط نظام صدام حسين.

وأجبر المحتجون رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي على الاستقالة، مطلع ديسمبر، لكنهم مازالوا يصرون على رحيل ومحاسبة كل النخبة السياسية المتهمة بالفساد وهدر أموال الدولة.

وبعدما دخل العراق في أزمة سياسية جديدة، ما زال المحتجون يترقبون ما سيؤول إليه اختيار الرئيس برهم صالح الذي تلقى قوائم تضمنت أسماء لتولي منصب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة. وضمت القائمة محمد السوداني، وأسعد العيداني ومصطفى الكاظمي وقصي السهيل وعلي علاوي.

> المحتجون يطالبون بحل أزمة البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل من أبناء المناطق التي تقع فيها الحقول النفطية

وذكرت وكالة الأنباء العراقية في وقت سابق أن رئيس حكومة تصريف الأعمال عادل عبدالمهدي أبلغ رئيس الجمهورية بأن آخر موعد لاستمراره في مهامه هو الخميس. وأضافت أن صالح قد يختار اسم رئيس الوزراء الجديد "بعيدا عن تسمية الكتلة الأكبر عددا".

ومفهوم الكتلة الأكبر يعني الائتلاف الذي يضم أكبر عدد من النواب بعد الانتخابات، وليس بالضرورة أن يكون التحالف الذي حظي بأكبر عدد من المقاعد عقب الاقتراع.

وكان مجلس النواب قد أجاب، الاثنين، على طلب رئيس الجمهورية تحديد الكتلة الأكبر عددا لتكليف رئيس الوزراء. كما أصدر كتابا في 16 أكتوبر يفيد بأنه أجاب سابقا عن اسم الكتلة الأكبر، والتي تم على أساسها تكليف رئيس الوزراء المستقيل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة.

وكان عبدالمهدي قد رفع استقالته من منصبه لمجلس النواب في الرابع من ديسمبر، استجابة لمطالب المتظاهرين والمرجعية الدينية في البلاد.

النفط ثروة لكل عراقي

إخوان الكويت يبدأون قصف الحكومة الجديدة

الكويت – بدأ الإخوان والسلفيون في الكويت والذين تم استبعادهم من الحكومة الجديدة في شن حملة وبرلمانية استهدفت وزيرة الشؤون الاجتماعية غدير أسيري بالترويج إلى أنها اعتذرت عن المشاركة في الحكومة الجديدة.

ونفت غدير أسيري اعتذارها عن الاستمرار في الحكومة، مشيرة إلى أنها عقدت، الأربعاء، اجتماعا لوضع خطط العمل المستقبلية والاطلاع على خطط العمل الجاري تنفيذها.

وقالت أسيري قمت بجولة صباح الأربعاء، إلى دور الرعاية الاجتماعية ضمن مهام عملي التي أقسمت اليمين على أدائها بكل أمانة وإخلاص".

وهاجم نواب وزيرة الشؤون الاجتماعية الجديدة على خلفية تغريدات منتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي، تردد أنها من حساب الوزيرة على "تويتر"، تحدثت فيها قبل فترة عن مسائل تخص مملكة البحرين وتهاجم قوات درع الجزيرة الخليجية.

ولوح النائب محمد براك المطير والنائب محمد هايف باستجواب رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح إن استمرت الوزيرة أسيري بالحكومة.

وكان الديوان الأميري الكويتي قد أصدر، الثلاثاء، مرسوما بتعيين الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

وخلت الحكومة من الإخوان والسلفيين الذين كانت لهم مشاركاتهم في حكومات كويتية سابقة، بينما ضمّت نسبة هامة من الشباب وثلاث نساء، وعددا من التكنوقراط.